دراسة تحليلية اقتصادية للبطاطس في جمهورية مصر العربية

للدكتور عبد الحميد فوزى العطار والدكتور محمد عبد الحميد الدسوقى والمهندس الزراعى جودة أبو شعبان

المقدمة

تحتل البطاطس المرتبة الخامسة من بين الحاصلات الزراعية فى العالم بعد القمح والذرة والأرز والشوفان ، من حيث كمية الإنتاج العالمى والقيمة الغذائية .

وتعتبر البطاطس من الأغذية الرخيصة الثمن والغنية بمحتوياتها الغذائية ، فهى مصدر رخيص للكربوهيدرات حيث تحتوى على ٧٥٪ من وزنها ماء ، وحوالى ٢٠٪ كربوهيدرات يكون معظمها فى صورة نشا وقليل منها فى صورة سكريات ، ومايقرب من ٥٪ مواد جافة غير كربوهيدراتية ، هذا إلى جانب احتوائها على نسب متفاوتة من المواد الغذائية الرئيسية الأخرى ، كالبروتين والدهون وبعض الفيتامينات . ولا تقتصر أهمية البطاطس الغذائية على كونها غذاء آدمياً ، فهى إلى جانب ذلك تعتبر علفاً حيوانياً . كذلك قد تدخل البطاطس فى بعض الصناعات القومية وذلك بسبب ارتفاع نسبة مكونات النشا بها ، حيث تستخدم فى عديد من الصناعات ، مثل صناعات الكحول والنشا وغيرها من المنتجات الاقتصادية الأخرى فى جمهورية مصر العربية .

وتعتبر جمهورية مصر العربية من الدول الرئيسية المنتجة للبطاطس حيث يمثل الإنتاج المصرى من البطاطس بالنسبة للإنتاج العالمى حوالى ٤٤١ ألف طن ، أى بنسبة ٢٪ تقريبا من هذا الإنتاج وذلك عام ١٩٦٥ . أما من ناحية الجدارة الإنتاجية العالمية للبطاطس فإن جمهورية مصر العربية تحتل المرتبة الخامسة عشرة بين دول العالم المنتجة لهذا الزرع ، إذ بينما يقدر متوسط إنتاجية فدان البطاطس

● الدكتور عبد الحميد فوزى العطار : أستاذ الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة .
● الدكتور محمد عبد الحميد الدسوقى : مدرس الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة الأزهر .
● المهندس الزراعى جودة أبو شعبان : ماجستير فى الاقتصاد الزراعى من جامعة القاهرة .

فى جمهورية مصر العربية بنحو ٦,٧ طن تقريبا فإنه يقفز إلى حوالى ١٢,٩ طن فى هولندا التى تحتل المركز العـــالمى الأول فى إنتاج البطاطس وذلك كمتوسط للسنوات الثلاث (١٩٦٢ — ١٩٦٤) ، ويدل ذلك فى معناه أن الإنتاج المحلى من البطاطس بعيد عن الإنتاج الأمثل وأن منتجى البطاطس فى جمهورية مصر العربية لايتبعون الوسائل والأساليب التى تعمل على رفع الكفاية الإنتاجية لهذا الزرع فى مصر ، الأمر الذى يترتب عليه ضرورة العمل وبدرجة ملحة على رفع الكفاية الإنتاجية للبطاطس إذا ما أريد تعظيم الناتج المحلى وتعظيم العائد من صادرات هذا المحصول .

وتحتل البطاطس مركزاً هاماً بين الحاصلات الزراعية فى جمهورية مصر العربية حيث قدرت المساحة المزروعة من البطاطس خلال الفترة (١٩٥٩ - ١٩٦٧) بنحو ٤٨٩ ألف فدان تمثل ٨,٥٪ من جملة مساحة الخضر والتى بلغت ٥٧٥٢ ألف فدان تقريبا لنفس الفترة[١] ، كما قدر إجمالى إنتاج البطاطس فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة (١٩٥٩ — ١٩٦٧) بحوالى ٣٣٠٥٠ ألف طن تمثل نحو ٩٪ من جملة إنتاج الخضر التى بلغت ٣٦٩٩٥ ألف طن تقريباً لنفس الفترة[٢] .

وتنتج البطاطس فى جمهورية مصر العربية فى عروتين : الأولى تزرع فى سبتمبر وتنضج فى يناير (النيلية) ، والثانية هى العروة الرئيسية (الصيفية) تزرع فى يناير وفبراير وتنضج فى يونيو ، وتستورد تقاوى هذه العروة (الصيفية) من الخارج ، أما العروة النيلية فتزرع بتقاو من إنتاج العروة الصيفية بعد تخزينها أثناء فصل الصيف . ويتبين من جدول (١) متوسط إنتاجية الفدان من البطاطس فى العروتين الصيفية والنيلية خلال الفترة من ١٩٥٢ — ١٩٦٦ . وتعتبر محافظات : المنوفية والبحيرة والشرقية والغربية وكفر الشيخ والجيزة والدقهلية والمنيا ، أهم محافظات جمهورية مصر العربية المنتجة للبطاطس ، وذلك من حيث المساحة والجدارة الإنتاجية .

---

(١) ، (٢) المصدر : رئاسة الجمهورية ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، المؤشرات الاحصائية للجمهورية العربية المتحدة ، القاهرة ، يوليو ١٩٦٨ .

جدول (١) : متوسط إنتاجية فدان البطاطس فى العروتين الصيفية والنيلية فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة (١٩٥٠—١٩٦٦)

السنة	متوسط إنتاجية الفدان (بالكيلوجرام)	الرقم القياسى
١٩٥٠	٦٤٣٦	١٠٠
١٩٥١	٦٨٩٨	١٠٧
١٩٥٢	٦٢٠٩	٩٦
١٩٥٣	٦٨٣٩	١٠٦
١٩٥٤	٦٩٦٦	١٠٨
١٩٥٥	٦٤٠٨	١٠٠
١٩٥٦	٧٠٥٠	١١٠
١٩٥٧	٦٦٠٤	١٠٣
١٩٥٨	٦٨٢٧	١٠٦
١٩٥٩	٧٠٩١	١١٠
١٩٦٠	٥٢٤٦	٨٢
١٩٦١	٧١٢٧	١١١
١٩٦٢	٦١٥٠	٩٦
١٩٦٣	٧٠٣٠	١٠٩
١٩٦٤	٦٨٨٠	١٠٧
١٩٦٥	٧٥٧٠	١١٨
١٩٦٦	٦٠٨٠	٩٤

المصدر : وزارة الزراعة، مصلحة الاقتصاد الزراعى والإحصاء ، النشرات السنوية .

تطور الإنتاج الكلى للبطاطس :

بدراسة تطور جملة إنتاج البطاطس فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة (١٩٥٠ — ١٩٦٧) فإنه يتبين أن الاتجاه الصعودى لجملة الإنتاج يأخذ الاتجاه الصعودى للمساحة أكثر من اتجاه غلة الفدان ، فزيادة المساحة تؤدى إلى زيادة جملة محصول البطاطس ، أى أن تذبذب المساحة يؤدى بدوره إلى تذبذب فى جملة المحصول ، وحيث إن جملة المحصول هى حصيلة المساحة وإنتاج الفدان ، ومن ثم فإن ماينطبق على المساحة وغلة الفـــدان يمكن أن ينطبق على جملة المحصول .

ويتضح من جدول (٢) مدى التذبذبات فى جملة إنتاج البطاطس فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة (١٩٥٠ — ١٩٦٧) ، وبحساب معدل الزيادة السنوى فى جملة إنتاج البطاطس وباستخدام معادلة الاتجاه : ص = ١٣٣ + ١٥،٣٨س ، حيث تشير (ص) إلى جملة المحصول بالألف طن ، (س) إلى السنوات ، وجد أن هذه الزيادة السنوية تقدر بحوالى ١٥،٣٨ ألف طن .

ويعتقد أن هذه الزيادة المستمرة فى جملة محصول البطاطس تتفق بدرجة ما مع أهداف الدولة التى يرتبط فيها هدف الإنتاج بهدف التصدير .

التسويق الداخلى للبطاطس فى جمهورية مصر العربية :

تهدف دراسة المراحل التسويقية المختلفة التى تمر بها سلعة البطاطس فى المنتج حتى تصل يد المستهلك النهائى ، إلى دراسة الأسواق وأنواعها والوظائف التى يؤديها الوسطاء الذين يعملون فى هذه الأسواق والطرق المختلفة التى تسلكها السلعة فى المرور من هذه الأسواق بين أيدى هؤلاء العملاء ، وذلك للوقوف والتعرف على مايواجهه منتجو البطاطس فى جمهورية مصر العربية من مشاكل تسويقية عديدة ، والتى غالبا ماتكون مشاكل متعلقة بظروف اقتصادية أو طبيعية خارجة عن حدود المزرعة ، فهى والأمر كذلك غير محسوسة ، كما أن أهميتها ونتائجها لاتظهر فى المدى

جدول (٢) : الإنتاج الكلى البطاطس فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة (١٩٥٠ — ١٩٦٧)

السنوات	جملة المحصول (بالألف طن)	الرقم القياسى
١٩٥٠	١٦٠	١٠٠
١٩٥١	١٧٥	١٠٩
١٩٥٢	٩٥٣	٩٦
١٩٥٣	١٨٧	١١٧
١٩٥٤	٢٢٥	١٤٠
١٩٥٥	١٨٢	١١٤
١٩٥٦	٢٣٥	١٤٧
١٨٥٧	٢٤٠	١٥٠
١٩٥٨	٢٣٢	١٤٥
١٩٥٩	٣٧٤	٢٣٤
١٩٦٠	٢٩٠	١٨١
١٩٦١	٣٩٢	٢٤٥
١٩٦٢	٣٥٥	٢٢٠
١٩٦٣	٤٢٠	٢٦٣
١٩٦٤	٣٧٦	٢٣٥
١٩٦٥	٤٤١	٢٧٦
١٩٦٦	٣٢٤	٢٠٣
١٩٦٧	٢٧٨	١٧٤

المصدر : وزارة الزراعة ، مصلحة الاقتصاد الزراعى والإحصاء ، النشرات السنوية .

القصير ، كما هو الحال بالنسبة للمشاكل الإنتاجية ، بل يقتضى ظهورها مضى بعض الوقت ، حتى يتيسر لعجلة الإنتاج أن تدور وما يتبع ذلك من تدفق المنتجات على الأسواق ، وكذلك أيضاً للتعرف على أوجه نقص الكفاية التسويقية للعمل على تحقيق أكبر كفاية تسويقية ممكنة عن طريق تنظيم وحدات عمليات التسويق على أحسن قواعد الكفاية ، وبالتالى تقليل التكاليف التسويقية .

الخدمات التسويقية غير التعاونية للبطاطس فى جمهورية مصر العربية :

تمر البطاطس فى جمهورية مصر العربية بمرحلتين أساسيتين هما تصريف البطاطس فى مناطق الإنتاج والخدمات التسويقية لهذا المحصول فى سوق الجملة . والمقصود بالمرحلة الأولى هو تصريف البطاطس بين المنتج وتاجر الجملة وهذه تشمل خدمات التجهيز والتهوية وفرز الدرنات وتدريجها والتعبئة والنقل إلى أسواق الجملة ، والمرحلة الثانية تشمل تصريف المحصول فى أسواق الجملة .

التهوية : يقوم المنتج بتهوية الدرنات بعد تقليعها ، وذلك بوضعها فى مراود (صفوف) أو جعلها فى أكوام فى مكان ظليل بالحقل وتترك مدة ٣ — ٤ أيام فى الجو العادى . وتهدف عملية التهوية هذه إلى جفاف قشرة الدرنات وجعلها تتحمل عمليات النقل والتخزين لمدة أطول حتى تصل إلى يد المستهلك بحالة جيدة .

فرز وتدريج الدرنات : بعد إتمام عملية التهوية تمسح درنات البطاطس لإزالة ماقد يكون عالقا بها من الطين والأتربة ، ثم تفرز الدرنات التى لا تصلح للتسويق مثل مشوهة الشكل نتيجة لظهور نموات ثانوية ، وخضراء اللون لتعرضها لمدة طويلة للضوء ، والمجروحة بسلاح المحراث ، والمصابة بالحشرات والأمراض ، وكذلك الدرنات الصغيرة التى يتسبب وجودها فى تقليل القيمة التجارية للمحصول ، وفى كثير من الأحيان يهمل المنتجون فرز محصولهم بقصد توفير نفقات التسويق ، الأمر الذى يؤدى إلى انخفاض سعر المحصول فى سوق الجملة .

التعبئة : يقوم منتجو البطاطس فى جمهورية مصر العربية بتعبئة وحدات المحصول بعد فرزه . وعادة يعبأ البطاطس الصيفى والنيلى فى أجولة من الخيش يختلف وزنها من ٦٠ — ٧٠ كجم حسب طريقة التعبئة والحجم المطلوب

النقل : تعتبر السيارات من أهم وسائل نقل البطاطس محليا حيث تنقل وحدات الإنتاج من مناطق الإنتاج إلى أسواق الجملة بالقاهرة والإسكندرية بالسيارات ، وبالتالى تتوقف تكاليف نقل البطاطس على المسافة بين مناطق الإنتاج وأسواق الجملة ، وعموما فإن هذه التكاليف تتراوح بين ٥٠ — ١٥٠ قرشاً للطن الواحد .

التخزين : يقصد بهذه العملية حفظ الحاصلات الزراعية فترة تطول أو تقصر تبعا لنوع وطبيعة كل محصول، وذلك بغرض تنظيم عرض الحاصلات بالسوق والعمل على استقرار أسعار الزروع بالأسواق المختلفة . وتنتج البطاطس فى مصر فى عروتين : الأولى (النيلية) وتزرع فى سبتمبر وتنضج فى يناير ، أما الثانية وهى العروة (الصيفية) فتزرع فى يناير وتنضج فى يونيو ، ويتبين من ذلك أن عملية تخزين البطاطس ضرورية فى جمهورية مصر العربية وذلك لإمكان عرضها على مدار السنة ، حيث يظهر المحصول فى فترتين: هما شهرا يناير ويونيو ، هذا بالإضافة إلى أن تقاوى العروة النيلية تؤخذ من إنتاج العروة الصيفية بعد تخزينها ، الأمر الذى يستلزم تخزين تقاوى البطاطس فى يونيو حتى أوائل سبتمبر وهو ميعاد زراعة العروة النيلية. وعموما يتم تخزين البطاطس فى مصر بإحدى طريقتين :

(١) التخزين بالطريقة العادية (النوالات) : حيث يخزن البطاطس فى نوالات خاصة ، عبارة عن أربعة جدران مبنية بالطوب اللبن بها فتحات لتجديد الهواء ومغطاة من أعلى بطبقة سميكة من البرص أو حطب الذرة . ويبلغ حجم النوالة حوالى ١٥ × ٢٠ × ٣ مترا مكعبا ، تفرش بالرمل الجاف لارتفاع ١٠سم ، ثم توضع البطاطس على هذا الرمل فى هيئة مراود بارتفاع نصف متر للمرود وعرض متر ونصف ، وتبعد هذه المراود عن بعضها بمقدار متر واحد، ثم تغطى البطاطس بطبقة خفيفة من قش الأرز أو الشعير ، ويرش حول المكان بالماء يوميا مرتين أو ثلاثة لخفض درجة الحرارة المحيطة به لتقليل الفقد بالبخر . وتفرز البطاطس مرة كل أسبوعين ويستبعد التالف منها ، وفى نهاية فترة التخزين بهذه الطريقة تصل نسبة التالف إلى حوالى ٢٥٪ تقريبا على أساس الفاقد فى أشهر الصيف ، وتقل هذه النسبة بكثير إذا كان التخزين فى فصل الشتاء لانخفاض درجات الحرارة، وبالتالى تقل تكاليف التخزين فى الشتاء بدرجة ملموسة عنه فى الصيف .

(ب) التخزين بالثلاجات: وهى أحسن وسيلة لخزن البطاطس حيث يمكن حفظها بدون تلف لعدة شهور. وتخزن البطاطس بهذه الطريقة لغرض استعمالها كتقاو للعروة النيلية ونادرا ماتخزن للاستهلاك المحلى وذلك بسبب ارتفاع تكاليف التخزين بالثلاجات، إذ تقدر تكاليف تخزين طن البطاطس خلال أشهر الصيف (مايو — سبتمبر) بنحو ١١ جنيها. ويتم التخزين بالثلاجات بانتخاب الدرنات السليمة التى تصلح للاستعمال كتقاو، ثم توضع داخل أقفاص من الجريد مبطنة بالورق أو صناديق من الخشب سعتها حوالى ٢٥ كجم، توضع هذه الأقفاص أو الصناديق فى حجر التبريد (الثلاجات) لمدة تتراوح بين ثلاثة أو أربعة شهور على درجة حرارة ٢ — ٣°م ورطوبة ٨٦٪ تقريبا، ثم تؤخذ هذه الصناديق أو الأقفاص من الثلاجات فى أول سبتمبر حيث تستعمل كتقاو للزراعة. ومن الممكن استمرار تخزين هذه التقاوى حتى ميعاد زراعة العروة الصيفية، أى يستمر تخزينها من يونيو حتى النصف الأول من يناير.

وعموما فإن الطريقة المتبعة فى تخزين البطاطس وهى الطريقة العادية (الوالات)، بدائية فى أساليبها وتؤدى إلى فقد نحو ٢٥ — ٣٠٪ من قيمة المحصول، إلا أن هذا يرجع لانخفاض تكاليف تخزين الطن بهذه الطريقة عن تخزينها فى الثلاجات خاصة فى أشهر الشتاء، حيث تقل تكلفة التخزين قليلا فى فصل الشتاء عنه فى فصل الصيف بسبب انخفاض نسبة الفقد إلى حوالى ١٠٪ تقريبا نتيجة لانخفاض درجة حرارة الجو.

التصريف فى أسواق الجملة: إن أهم أسواق الجملة التى تسوق فيها البطاطس فى جمهورية مصر العربية هما سوقا الجملة للخضر والفاكهة بروض الفرج بالقاهرة، والنزهة بالاسكندرية. ويرد المحصول ليلا إلى سوق تجارة الجملة للخضر والفاكهة بروض الفرج بالقاهرة — من مناطق إنتاجه المختلفة (محافظات: الجيزة والمنوفية والدقهلية وغيرها) — فى أجولة من الخيش زنة كل منها ٦٠ — ٧٥ كجم بالسيارات. ويبدأ النشاط التسويقى بهذا السوق من الصباح الباكر فى كل يوم حيث يتردد عليه آلاف من تجار التجزئة والباعة المتجولين لشراء طلباتهم. ويقوم بالبيع فى هذه السوق تجار الجملة الذين يتخذون لأعمالهم محال يستأجرونها لهذا

الغرض ، وأحيانا يكون لمنتج البطاطس محل خاص به فى السوق حيث يجرى تصريف محصوله بنفسه . وفى حالة ما لا يكون للمنتج محل فإنه يرسل إنتاجه معبئا إلى تاجر بالسوق ويقوم بتصريفه لحسابه نظير عمولة معينة . وعادة يختار المنتج تجار الجملة الأكثر أمانة وأقل ربحا ، وتتوقف العمولة حسب مركز العميل عند التاجر .

وطريقة البيع السائدة فى السوق هى البيع بالممارسة حيث يباع المحصول بواسطة تجار العمولة الذين يتقاضون عمولة تتراح بين ٣ — ٤ ٪ وأحيانا ترتفع إلى ٥ ٪ . ويتسلم المنتج صافى الثمن بعد خصم العمولة وأجرة المثال وخلافه . ومن الوسطاء الذين يقومون بنشاطهم بسوق الجملة ، القماط ، وهو تاجر نصف جملة يقوم بشراء كميات كبيرة نسبيا من المحصول دفعة واحدة من تاجر الجملة أو العمولة نظير أن يسمح له بالتنازل عن نصف مليم فى السعر لكل كيلو فى مقابل المساعدة فى تصريفه الكميات الكبيرة التى ترد لدى التاجر ، وأحيانا ما يبيع لعملائه بالأجل وفى مقابل ذلك يرفع السعر عن السعر العادى .

وعموما فإن الأسعار فى السوق تتحدد بقانون العرض والطلب ، مع ملاحظة أن التاجر يأخذ فى اعتباره الأسعار التى يسرى عليها التعامل فى اليوم السابق وكمية الوارد بالسوق والكميات المعروضة من السلعة وحالة الطلب عليها ، وهذا قبل إدخال الخضر والفاكهة فى التسعيرة الجبرية .

كما يتم تسويق البطاطس فى الإسكندرية بسوق الزهة على أسس مماثلة تماما لتلك التى يجرى التعامل بها فى سوق القاهرة ، فهناك الوسطاء وتجار الجملة والقماطون وتجار التجزئة .

مشاكل التسويق غير التعاونى للبطاطس فى جمهورية مصر العربية : يعتبر الفرز البدائى من أهم العيوب التسويقية التى تواجه تسويق البطاطس فى مناطق إنتاجها ، وهذا يرجع إلى عدم تقسيم وحدات المحصول إلى مجموعات مختلفة تمثل كل منها صفات متماثلة من الوحدات المنتجة بحيث يمكن توجيه كل رتبة أو مجموعة منها إلى السوق المناسب لها ، الأمر الذى يترتب عليه نقل وحدات رديئة إلى مسافات

بعيدة وبأجر لا يتناسب وقيمة المحصول عند بيعه . وقد اهتمت الدولة بمعالجة هذه المشكلة بإيجاد آلات خاصة لفرز وتدريج درنات البطاطس إلى أحجام مختلفة مما أدى إلى خفض التكاليف التسويقية وأيضا توفير الأيدى العاملة خاصة فى شهور يزيد الطلب على الأيدى العاملة بها وذلك لأداء خدمات زراعية للقطن والمحاصيل الصيفية الأخرى ، هذا إلى جانب إتقان عملية الفرز عند الرغبة فى حجز جزء من المحصول ذى حجم معين كتقاو .

كما تعبأ البطاطس المصدرة فى عبوات لا تتناسب مع تعبئة الدول الأخرى المنافسة حيث تعبأ أحيانا فى أقفاص من الجريد أو سلال من الغاب ، الأمر الذى يوجب وضع سياسة خاصة بتعبئة البطاطس المصدرة إلى الدول الخارجية والعمل على منع تصدير البطاطس فى أقفاص الجريد أو سلال الغاب . والاستعاضة عن هذه العبوات بالأجولة ، على أن يكون الشحن داخل الثلاجات .

كما تعتبر وسائل النقل والشحن إحدى المشاكل التسويقية بسبب عدم توافر أماكن فى السفن لنقل البطاطس المصدرة فى الأوقات المطلوبة ، هذا إلى جانب عدم وجود بواخر بها ثلاجات لنقل البطاطس الصيفى . ويعتبر هذا العامل الأخير من أهم الصعوبات التى تواجه التصدير الخارجى ، لهذا يجب العمل على إعداد أسطول تجارى عربى مجهز بالثلاجات للعمل على تصريف البطاطس والخضر الطازجة إلى أسواق أوربا وغيرها .

ومن العيوب التسويقية التى تقلل من الكفاية التسويقية لمحصول البطاطس تلك المشاكل التى تواجه تسويق هذا المحصول بسوق الجملة ، مثل بيع البطاطس بسوق الجملة بدون فرز وتدريج شأنها فى ذلك شأن غالبية محاصيل الخضر والفاكهة وذلك بغرض الاقتصاد فى تكاليف الفرز . والأمر الذى يؤدى إلى انحطاط درجة المحصول ، وبالتالى انخفاض ثمنه فى سوق الجملة . وأيضا وجود طائفة القراطين بهذا السوق من شأنها زيادة التكاليف التسويقية للبطاطس ، خاصة وأن خدماتهم التسويقية لهذا المحصول غير هامة . كما أن الجهاز الإدارى بهذا السوق لا يقوم برصد الكميات الواردة من محصول البطاطس للسوق والكميات التى تم بيعها

والأسعار التى بيعت بهـــا كل كمية على حدة ، بل توجد سجلات توضح إجمالى الموجودات فى اليوم والحد الأدنى والحد الأعلى للسعر اليومى ، وهـذه ترصد بطريقة بدائية غير إحصائية ، إذ أن السعر الحقيقى للبطاطس هو الذى يمثله المتوسط المرجح . هذا إلى جانب ضعف الإشراف الحكومى على عمليات البيع والشراء مما يترك مجالا للتلاعب بالأسعار . وأخيراً فإن عدم توفر وسائل التخزين الحديثة بالسوق يؤدى إلى أن يكون دور هذا السوق فى تنظيم عرض البطاطس محدوداً .

الخدمات التسويقية التعاونية للبطاطس فى جمهورية مصر العربية : يهدف التسويق التعاونى فى جمهورية مصر العربية إلى زيادة دخل الأعضاء عن طريق تخفيض نفقات التسويق وليس أساسا عن طريق رفع سعر البطاطس ، إذ أن رفع السعر يترك للمنتج ربحاً كبيراً يغريه على زيادة إنتاجه فى الموسم القادم ، وبالتالى زيادة الكمية المعروضة من البطاطس ، الأمر الذى يؤدى إلى خفض سعرها إلى المستوى الذى يتلاءم مع مرونة العرض والطلب .

ومن أهم الخدمات التى يمكن للجمعيات التسويقية أن تؤديها لمنتجى البطاطس هى المساومة الجماعية والبيع بالجملة ، هذا إلى جانب التصنيف والتعبئة الجيدة مما يشجع المزارع على تحسين إنتاجه ، وأيضا تنظيم البيع طوال الموسم بالقيام بعمل ثلاجات لتخزين البطاطس وتنظيم عرضه بالسوق ، هذا بالإضافة إلى حصول المنتجين على ما يستحقونه من ثمن كامل نتيجة لضبط الحساب والوزن ، كما وتعمل هذه الجمعيات التسويقية على زيادة دخول المنتجين الذين يسوقون محصولهم عن طريقها وذلك بحصولهم على أسعار مجزية ومحاولة امتصاص أرباح تجار الجزئة والوسطاء وإعادتها إلى المزارع ، وذلك إلى جانب خفض وتقليل التكاليف التسويقية ، الأمر الذى يشجع المنتجين على تحسين وتماثل خدمات إنتاجهم .

وفى جمهورية مصر العربية نجد أن هناك جمعيتين تعاونيتين تؤديان الخدمات التسويقية التعاونية لمحصول البطاطس ، إحداهما فى القاهرة وهى الجمعية التعاونية الزراعية لمنتجى البطاطس ، وتعتبر من أوائل الجمعيات التعاونية المتخصصة التى

قامت ، وقد تأسست فى عام ١٩٣٦ وأنشئت لتكون جمعية مركزية للبطاطس بسبب ما يلاقيه المنتجون من استغلال التجار حين الحصول على التقاوى وارتفاع أسعارها وحين تسويق المحصول ، بالإضافة إلى عدم اهتمام التجار باستيراد تقاو مضمونة وسليمة إلى المنتجين ، هذا علاوة على ارتفاع أسعار تخزين المحصول بالثلاجات وعدم كفاية السعة اللازمة لتخزين المحصول بها .

وقد قامت الجمعية التعاونية الزراعية لمنتجى البطاطس بتنظيم إنتاج البطاطس ، وما يتعلق بذلك من اســـتيراد التقاوى وصيانتها ، ومقاومة الآفات بالرش والتعفير ، وعمل التجارب الزراعية الخاصة بتحسين الإنتاج ، وتصريف محصول الأعضاء وتخزين التقاوى ، أى أن خدمات هذه الجمعية فى مجال النشاط الإنتاجى إنما تتمثل فى استيراد التقاوى اللازمة للعروة الصيفية عن طريق اتصالها باتحادات المنتجين أو بيوت التجارة فى الخارج ، وكانت الجمعية لا تحصل إلا على نسبة معينة من جملة التقاوى المستوردة وذلك قبل عام ١٩٥٩ ، حيث كانت عملية استيراد التقاوى يقوم بها بعض التجار بجانب الجمعية إلى أن صدر قرار وزير التموين بقصر استيراد تقاوى البطاطس على الجمعية التعاونية لمنتجى البطاطس وتحديد الكمية المستوردة سنويا بقرار من لجنة التموين العليا حسب الاحتياجات الزراعية ، ثم تقوم الجمعية بتوزيع التقاوى بمعرفتها على أعضائها منتجى البطاطس . وفى أول الأمر كانت الجمعية للتعاونية تسدد ثمن التقاوى المستوردة إما نقداً أو عن طريق سلفة من بنك التسليف الزراعى والتعاونى إلى أن اتفقت الجمعية مع البنك على فتح اعتماد لتمويل عملية الاستيراد للتقاوى بضمان أعضاء مجلس الإدارة ، على أن يكون سداد الثمن من أعضاء جمعية منتجى البطاطس أو بسلفة عن طريق الجمعيات المحلية من بنك التسليف .

كما تقوم هذه الجمعية بتخزين تقاوى العروة النيلية حيث تستورد تقاوى العروة الصيفية من الخارج فى حين أن تقاوى العروة النيلية تؤخذ من محصول العروة الصيفية حيث يتم تخزينها خلال أشهر الصيف من شهر يونيه حتى شهر سبتمبر موعد زراعة العروة النيلية .

أما فى مجال النشاط التسويقى فإن الجمعية اتفقت مع بنك التسليف الزراعى والتعاونى على أن يصرف البنك سلفاً للجمعيات المحلية لتسويق محصول البطاطس عن طريق جمعية البطاطس المركزية، وكذلك صرف سلفة لشراء الأجولة ودفع قيمة نولون الشحن من مصادر الإنتاج إلى أماكن التصريف ، على أن تقوم الجمعية بسداد قيمة هذه السلف والفوائد المستحقة للبنك عند إتمام تسويق محصولات الأعضاء حيث يتسلم كل منتج ما يستحقه بعد دفع الاستحقاقات السابقة الذكر .

وقد اضطرت الجمعية أخيراً إلى عدم مزاولة هذا النشاط التسويقى بالنسبة لمحصولات الأعضاء لعدم إقبال منتجى البطاطس إلى إرسال إنتاجهم إلى الجمعية لعرض تسويقها بسبب صعوبات النقل وخشية تلف المحصول ، هذا بالإضافة إلى عدم الدراية التامة لموظفى الجمعية وعدم اهتمامهم بكيفية تسويق البطاطس، الأمر الذى دفع منتجى البطاطس إلى تفضيل تسويق محصولاتهم بأنفسهم .

والجمعية الأخرى التى تؤدى خدمات تسويقية للبطاطس هى الجمعية التعاونية الزراعية المصرية للتوريد والتسليف بالاسكندرية . وتعد هذه الجمعية من أهم الجمعيات التعاونية التسويقية التى تعمل فى مجال التسويق التعاونى للحاصلات فى جمهورية مصر العربية عموما ، وقد تأسست عام ١٩٢٩ ، ثم أنشأت سوقاً لتجارة الخضر والفاكهة فى باكوس ، ويتولى الإشراف على التعامل بالسوق وكلاء وموظفو الجمعية ، ويتم التعامل بها بأن يرسل أعضاء الجمعية حاصلاتهم إلى السوق حيث يقوم مندوبو الجمعية بوزنها وبيعها وذلك مقابل عمولة قدرها ٨ ٪ تحصل لحساب الجمعية التى تقوم بخصم جميع مصروفاتها من المبالغ المتحصلة . ويوزع الباقى طبقاً للنظام التعاونى فى شكل عائد على الأعضاء .

كما تقوم الجمعية بتصريف حاصلات المنتجين من غير أعضائها مقابل عمولة تتقاضاها لحسابها ، وتمنح الجمعية فى نفس الوقت قروضاً لأعضائها بدون فائدة تسدد من أثمان الحاصلات التى تباع بسوق الجمعية ، وبذلك فإن هذه الجمعية تقوم بدور فعال فى عمليات التمويل والتسليف والتسويق للأعضاء .

تطور التكاليف الإنتاجية للبطاطس :

من الدراسة المقارنة للرقم القياسى لإنتاجية فدان البطاطس وكذا الرقم

القياسى للتكاليف الإنتاجية فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة (١٩٥٩ — ١٩٦٧) فإنه يلاحظ اطراد التكاليف الإنتاجية للبطاطس سنة بعد أخرى خلال الثلاث سنوات (١٩٦٥ — ١٩٦٧) كما هو مبين بالجدول (٣) الذى يتبين منه أن الزيادة فى التكاليف الإنتاجية قد بلغت نحو ١٢ ، ٢٥ ، ٣٢٪ وذلك بالمقابلة بالتكاليف الإنتاجية خلال عام ١٩٥٨ وذلك خلال السنوات (١٩٦٥ — ١٩٦٦ — ١٩٦٧) على التوالى . ومن ناحية أخرى فإننا نجد أن معدل الزيادة فى إنتاجية فدان البطاطس قد ازداد بقدر ٧٪ عام ١٩٦٥ عما كان عليه فى عام ١٩٥٩ مما لا يتمشى والزيادة فى التكاليف الإنتاجية التى بلغت خلال ذلك العام نحو ١٢٪ عن مثيلتها عام ١٩٥٩ ، وبالإضافة إلى ذلك فإن إنتاجية الفدان قد انخفضت خلال عامى ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ بنحو ١٤ ، ٦٪ تقريبا عن مثيلتها عام ١٩٥٩ على التوالى ، هذا فى حين كانت هناك زيادة فى التكاليف الإنتاجية قدرت لنفس السنوات بنحو ٢٥ ، ٣٢٪ عن عام ١٩٥٩ تقريباً . وهذا يعنى أنه بفرض ثبات الأسعار الحقيقية على ماهى عليه فإن ذلك يؤدى إلى انخفاض دخول منتجى البطاطس

جدول (٣)

الرقم القياسى لإنتاجية الفدان والتكاليف الإنتاجية للبطاطس

فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة (١٩٥٩ — ١٩٦٧)

السنوات	الرقم القياسى للإنتاجية	الرقم القياسى للتكاليف
١٩٥٩	١٠٠	١٠٠
١٩٦٠	٧٤	٨٥
١٩٦١	١٠١	٩٨
١٩٦٢	٨٧	٩٦
١٩٦٣	١٠٠	٩٤
١٩٦٤	٩٧	١٠٠
١٩٦٥	١٠٧	١١٢
١٩٦٦	٨٦	١٢٥
١٩٦٧	٩٤	١٣٢

من ناحية وضعف المقدرة على المنافسة فى تصدير البطاطس إلى الأسواق العالمية نتيجة لارتفاع تكاليف إنتاج الوحدة المنتجة من البطاطس .

وبدراسة تطور تكلفة الوحدة الوزنية المنتجة من البطاطس (طن) خلال الفترة (١٩٥٩ — ١٩٦٦) فإنه يتبين تذبذب تكلفة الوحدة الوزنية المنتجة بين الزيادة والنقص حيث قدرت عام ١٩٥٩ بنحو ١١،١٣٠ جنيه ازدادت إلى حوالى ١٤،٧٣٠ جنيه تقريبا خلال عام ١٩٦٠ ، ثم عادت فانخفضت عام ١٩٦١ إلى نحو ١٠،٨٧٠ جنيه . وقد ازدادت مرة أخرى حيث بلغت حوالى ١٢،٢٩٠ جنيه عام ١٩٦٢ تقريباً ، ثم انخفضت مرة ثانية عام ١٩٦٢ إذ قدرت بنحو ١٠،٥٨٠ جنيه ، ثم عادت إلى الزيادة عام ١٩٦٤ حيث بلغت حوالى ١١،٤٠٠ جنيه تقريبا . وقد استمرت فى الازدياد خلال عامى ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ إذ قدرت بنحو ١١،٦٨٠ جنيه ، ١٦،٢٨٠ جنيه لكل منها على التوالى (جدول ٤) .

جدول (٤)

تكاليف إنتاج الوحدة الوزنية للبطاطس

فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة (١٩٥٩ — ١٩٦٦)

السنة	تكاليف إنتاج الطن بدون احتساب الإيجار (بالجنيه)	تكاليف إنتاج الطن مع احتساب الإيجار (بالجنيه)
١٩٥٩	٩،٥٧٤	١١،١٣٠
١٩٦٠	١٢،٧٧٠	١٤،٧٣٠
١٩٦١	٩،٣١٠	١٠،٨٧٠
١٩٦٢	١٠،٤٤٠	١٢،٢٩٠
١٩٦٣	٨،٧٨٥	١٠،٥٨٠
١٩٦٤	٦،٥٤٨	١١،٤٠٠
١٩٦٥	٩،٩٦٠	١١،٦٨٠
١٩٦٦	١٤،١٢٠	١٦،٢٨٠

وبدراسة البنيان العام للتكاليف الإنتاجية للبطاطس خلال الفترة (١٩٥٩ — ١٩٦٨) فإنه يلاحظ أن قيمة التقاوى تمثل حوالى نصف قيمة التكاليف الكلية حيث تقدر بنحو ٤٦,٩٪ من جملة التكاليف الإنتاجية للبطاطس ، هذا إلى جانب أن قيمة السماد أيضا تمثل نحو ١٩,١٪ من جملة التكاليف ، وهذا يعنى أن التكاليف السلعية فى إنتاج البطاطس مرتفعة جداً، وتقدر بنحو ثلثى التكاليف الكلية ، حيث بلغت نحو ٦٦٪ من إجمالى التكاليف الإنتاجية ، هـذا فى حين انخفضت التكاليف الثابتة والتى تمثل الإيجار إلى نحو ١٤,٣٪ من جملة التكاليف تقريبا (جدول ٥) .

جدول (٥)

بنود التكاليف الإنتاجية للبطاطس فى جمهورية مصر العربية

خلال الفترة (١٩٥٩ — ١٩٦٨)

نوعية التكاليف	بنود التكاليف	قيمة التكاليف بالجنيه	النسبة المئوية لهذه البنود إلى جملة التكاليف
التكاليف الثابتة	الإيجار	١٢,٤٠٠	١٤,٣
التكاليف المتغيرة	— تحضير الأرض للزراعة	٤,٦٠٠	٥,٣
	— الزراعة	٢,١٠٠	٢,٤
	— التقاوى	٤٠,٦٠٠	٤٦,٩
	— الرى	٢,١٠٠	٢,٤
	— السماد	١٦,٥٠٠	١٩,١
	— العزق	١,٦٠٠	١,١
	— مقاومة الآفات	١,٩٠٠	٢,٢
	— الحصاد والنقل	٤,٧٠٠	٥,٥
	جملة التكاليف المتغيرة	٧٤,١٠٠	٨٥,٧
التكاليف الكلية	—	٨٦,٥٠٠	١٠٠

المصدر : وزارة الزراعة ، سجلات مصلحة الاقتصاد الزراعى والإحصاء .

ويدل هذا التوزيع لبنود التكاليف لمحصول البطاطس على مدى إمكانية خفض التكاليف الإنتاجية للبطاطس عن طريق توفير التقاوى والأسمدة اللازمة بأرخص الأثمان ، ومن ثم فإن الأمر يستلزم الإشراف العلمى السليم من الجهات المختصة على أن تعمل على خفض نفقات تكاليف إنتاج التقاوى ، وأيضا العمل على إنتاجها محلياً بدلا من استيرادها بأسعار مرتفعة ، كما وأنه يلاحظ أن التكاليف الثابتة تمثل حوالى ١٤,٣٠/٠ من جملة التكاليف للبطاطس . وهذه النسبة أقل من نظيرتها فى محاصيل أخرى كالقمح الذى تبلغ نسبة التكاليف الثابتة فيه نحو ٥٠/٠ ، والقطن حيث تبلغ هذه النسبة فيه حوالى ٣٤/٠ تقريبا ، ومحصول الذرة الشامية حيث تصل إلى ٣٠/٠ وتمثل قيمة إيجار الأرض الزراعية الجزء الأكبر من التكاليف الثابتة والذى يعتبر بصفة عامة منخفضا نسبياً فى هذا المحصول بالمقابلة ببقية الزروع المصرية ، مما يجعل مرونة الإنتاج بالنسبة لمحصول البطاطس أكبر منها فى حالة المحاصيل الأخرى ، وهذه النتيجة يمكن الاستفادة منها وذلك بالتحكم فى الكمية المنتجة سنويا من البطاطس فى ضوء الاتجاهات الدولية للأسعار ، فمثلا لو أن المساحة المخصصة للبطاطس قد تحددت فعلا ثم لوحظ زيادة الأسعار الدولية لصادراتها فإنه من الممكن فى هذه الحالة إضافة مزيد من عوامل الإنتاج المتغيرة بهدف الحصول على محصول أكبر مع مراعاة مبادىء الكفاية الاقتصادية الإنتاجية فى استخدام الموارد .

التجارة الخارجية للبطاطس فى جمهورية مصر العربية :

يعتبر إنتاج البطاطس فى جمهورية مصر العربية من محاصيل الخضر الذى ينتظر لها نجاح كبير فى التوسع الزراعى الصحراوى ، وينتظر لها كذلك أن يكون لها المكانة التصديرية الثانية من بين صادرات الخضر المصرية ، وذلك بعد البصل . وقد اتسعت الحركة التجارية للبطاطس المصرية فى الأعوام الأخيرة حيث زاد ما يصدر منها للخارج تبعاً لازدياد الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلى وزيادة الطلب الخارجى على محصول البطاطس المصرية ، وسوف نعرض فيما يلى الاتجاه العام لتصدير البطاطس ولأسواق الدول المستوردة .

تطور صادرات البطاطس : بدراسة أرقام صادرات البطاطس فى جمهورية

مصر العربية خلال الفترة (١٩٥٠ — ١٩٦٧) فإنه يتبين أن الكمية المصدرة من البطاطس قد بلغت نحو ٥٢٣٠ طناً خلال عام ١٩٥٠ ، صرف مايقرب من نصفها عن طريق تموين السفن الأجنبية، وقد تم تصدير نحو ١٢٧٦ طنا من هذه الكمية إلى ملايا البريطانية ونحو ١٠٣٤ طنا إلى سيلان . ثم ازدادت هذه الكمية المصدرة فى عام ١٩٥١ إذ قد بلغت نحو ٦٣٧٩ طنا ، تم تصريف حوالى ثلثها عن طريق تموين السفن الأجنبية، والباقى تم تصدير أغلبيته إلى ملايا البريطانية ، وبريطانيا العظمى بكميات بلغت نحو ١٢١٤ ، ١١٦٩ طنا لكل منهما على التوالى .

وقد ازدادت أيضاً الكمية المصدرة عام ١٩٥٢ حيث بلغت نحو ١١٠٦٠ طناً بزيادة قدرها ٤٦٨١ طنا ونسبتها ٧٣٪ عن مثيلتها فى العام السابق تقريبا ، وقد تم تصدير أغلب هذه الكمية إلى ملايا البريطانية وسيلان ولبنان والعراق، هذا إلى جانب تموين السفن الأجنبية . ثم انخفضت كمية البطاطس المصدرة عام ١٩٥٣ إذ قدرت بحوالى ٦٣١٨ طنا، تم تصدير نحو نصف هذه الكمية إلى ملايا البريطانية . وقد ازدادت الكمية المصدرة من البطاطس بدرجة ملحوظة مع بداية عام ١٩٥٤ حيث بلغت نحو ٣٥٠٤٣ طنا بزيادة قدرها ٢٨٧٢٥ طنا ونسبتها ٤٥٥٪ تقريبا ، وقد تعزى هذه الزيادة الكبيرة بسبب تصدير كميات كبيرة خلال ذلك العام إلى دول آسيا إذ بلغت صادرات البطاطس إلى دول آسيا عام ١٩٥٤ نحو ٢٥٥٦١ طنا منها ١٩٠٨٦ طنا إلى ملايا البريطانية وقد ظلت الكمية المصدرة من البطاطس خلال عام ١٩٥٥ على ما كانت عليه فى العام السابق ، وقد استأثرت ملايا البريطانية أيضا بنصيب كبير من هذه الكمية قدر بحوالى ١٧٣٢٩ طنا . ثم ازدادت الكمية المصدرة عام ١٩٥٦ إذ بلغت نحو ٥٦٨٥ طنا بزيادة قدرها ٢١٧٩٨ طنا ونسبتها حوالى ٦٢٪ عن مثيلتها فى العام السابق تقريبا . وقد تميز ذلك العام بتوجيه جزء كبير من صادرات البطاطس نحو سوق دول شرق أوروبا، إذ تم تصدير نحو ١٢٢٩٨ طنا إلى هذه السوق خلال العام المذكور ، هذا إلى جانب تضاعف الكميات المصدرة لكل من سوق دول غرب أوروبا والدول العربية . ثم عادت الكمية المصدرة إلى الانخفاض عام ١٩٥٧ إذ بلغت نحو ٣٩٦٢١ طنا بنقص قدره ١٧٠٦٤ طنا وبنسبة نقص قدرها ٤٣٪ ،

جدول (٦): صادرات البطاطس فى جمهورية مصر العربية
خلال الفترة (١٩٥٠—١٩٦٧)

السنوات	الكمية المصدرة (بالطن)	الرقم القياسى
١٩٥٠	٤٣٣٠	١٠٠
١٩٥١	٦٣٧٩	١٢٠
١٩٥٢	١١٠٦٠	٢٢٠
١٩٥٣	٦٣١٨	١٢٠
١٩٥٤	٣٥٠٤٣	٧٠٠
١٩٥٥	٣٤٨٨٧	٧٠٠
١٩٥٦	٥٦٦٨٥	١١٤٠
١٩٥٧	٣٩٦٢١	٨٠٠
١٩٥٨	٤٥٠٧٥	٩٠٠
١٩٥٩	٩١٤٨٠	١٨٢٠
١٩٦٠	١٢٨٧٧٥	٢٥٨٠
١٩٦١	٤١٨٤٦	٨٤٠
١٩٦٢	١٢٦٣٥٨	٢٥٢٠
١٩٦٣	٨٣٠٦٧	١٦٦٠
١٩٦٤	٦١١٣٦	١٢٢٠
١٩٦٥	٤٤٠٧٦	٨٨٠
١٩٦٦	٧٧٠٤٩	١٥٤٠
١٩٦٧	٤١٥٥٧	٨٤٠

وقد يرجع السبب فى ذلك النقص إلى عدم تصدير البطاطس المصرية إلى دول شرق أوروبا خلال ذلك العام ، وأيضا النقص الكبير فى الكميات المصدرة إلى دول غرب أوروبا ، هذا فى حين قد تضاعفت كميات البطاطس المصدرة إلى سوق الدول العربية خلال عام ١٩٥٧ حيث بلغت نحو ٢٧٤٩١ طنا تمثل حوالى ٦٩٪ من جملة الصادرات خلال ذلك العام . وقد استأثرت لبنان بنصيب كبير من هذه الكمية بلغ نحو ١٦٤١١ طنا . ثم عادت الكمية المصدرة إلى الزيادة خلال عام ١٩٥٨ إذ قدرت بحوالى ٤٥٠٧٥ طنا بزيادة قدرها ٥٤٥٤ طنا ونسبتها ١٤٪ عما كانت عليه فى العام السابق تقريبا . وقد تم تصدير نحو ٢٤٧٠٦ طنا من هذه الكمية إلى سوق دول غرب أوروبا ونحو ١٢٨٥٠ طنا إلى دول آسيا . وقد تضاعفت الكمية المصدرة عام ١٩٥٩ إذ بلغت ٩١٤٨٠ طنا تم تصدير نحو ٣١١٠٥ أطنان منها إلى بريطانيا وحوالى ١٧٨٣٥ طنا إلى لبنان وما يقرب من ١٢٧١٣ طنا إلى هولندا .

وقد بلغت صادرات البطاطس المصرية أقصى ماوصلت إليه خلال الفترة موضع الدراسة فى سنتى ١٩٦٠، ١٩٦٢ حيث قدرت بنحو ١٢٨٧٧٥ طنا عام ١٩٦٠، تم تصدير جزء منها إلى لبنان وبريطانيا وهولندا وبلجيكا وسيلان والملايو ، حيث كانت الكمية المصدرة هى بالترتيب ٢١٦٨٤، ٢١٢١٦، ١٨٤٨٨، ١٣٦٠٤، ١٣٣٢٥، ١٠٦٥١ طنا للبلدان السابقة الذكر على التوالى . وقد قدرت الصادرات أيضا خلال عام ١٩٦٢ بنحو ١٢٦٣٥٨ طنا ، وقد استأثرت بريطانيا بجزء كبير من هذه الكمية بلغ حوالى ٤٥١٠٨ أطنان تمثل ثلث الكمية تقريبا . وأيضا تم تصدير كميات كبيرة إلى هولندا بلغت نحو ٢٤٨٤٥ طنا تمثل ٢٠٪ من جملة صادرات البطاطس خلال ذلك العام تقريبا . وقد بلغت الصادرات خلال عام ١٩٦١ نحو ٤١٨٤٦ طنا تم تصدير حوالى ١١ ألف طن إلى لبنان ونحو ٥ آلاف طن إلى كل من سيلان والمملكة المتحدة واتحاد الملايا وهولندا .

وقد انخفضت الكمية المصدرة من البطاطس المصرية خلال السنوات الثلاث التى تلت عام ١٩٦٢ حيث قدرت الكميات المصدرة فى الأعوام ١٩٦٣، ١٩٦٤، ١٩٦٥ بنحو ٨٣٠٦٧، ٦١١٣٦، ٤٤٠٧٦ طنا على التوالى . وقد تركزت صادرات البطاطس خلال تلك الأعوام فى أسواق دول غرب أوربا وأسواق

الدول العربية وأسواق آسيا التى اتجهت الصادرات فيها نحو الانخفاض منذ عام ١٩٦٢ وحتى عام ١٩٦٧ حيث قدرت صادرات البطاطس إلى دول آسيا بنحو ١٥٩٨٦ طنا عام ١٩٦٢ ، هذا فى حين وصلت إلى نحو ١٣٤١ طنا خلال عام ١٩٦٧ . وقد ازدادت الكمية المصدرة من البطاطس عام ١٩٦٦ حيث بلغت حوالى ٧٧٠٤٩ طنا تم تصدير نحو ٤٢١٦٣ طنا منها إلى دول غرب أوروبا ، وخاصة بريطانيا التى استوردت مايقرب من ٢٨٦٣٠ طنا أيضا تم تصدير نحو ١٧٢٧٢ طنا إلى سوق شرق أوروبا بواقع ٥ آلاف طن تقريبا إلى كل من تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا وبلغاريا ، وبنحو ألف طن لكل من ألبانيا والمجر . ثم عادت الكمية المصدرة إلى الانخفاض مرة أخرى خلال عام ١٩٦٧ إذ بلغت حوالى ٤١٥٥٧ طنا استوردت بريطانيا نحو ١٢٧٠٩ أطنان منها ، وما يقرب من ٦ آلاف طن تم تصديرها لكل من سوريا وفرنسا . وهكذا نجد أن صادرات البطاطس عام ١٩٦٧ قد تركزت فى بلاد غرب أوروبا والبلاد العربية .

وبحساب الاتجاه العام لكميات البطاطس المصدرة فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة (١٩٥٠ — ١٩٦٧) وباستخدام معادلة الاتجاه العام : ص = ٥١٩٤٤ + ١٢٠٥س ، حيث تشير (ص) إلى كمية الصادرات بالطن ، (س) ترمز إلى السنوات موضع الدراسة ، فإنه يتبين أن هناك اتجاها نحو الزيادة السنوية فى كميات البطاطس المصرية المصدرة بمعدل زيادة سنوية قدرها ٢٤٠٥ أطنان .

مستقبل الأسواق العالمية للبطاطس المصرية :

من دراسة سلسلة كميات البطاطس المصرية المصدرة إلى مختلف مجموعات الأسواق من الدول وكذا من دراسة سلسلة أسعار هذه الكميات المصدرة خلال الفترة (١٩٥٠ — ١٩٦٧) فإنه قد تم تقدير معادلة خط الاتجاه لكل كمية من البطاطس المصرية المصدرة إلى الأسواق المختلفة ، وكذلك تم تقدير معادلة خط اتجاه أسعار هذه الكميات ، وقد وجد أن معادلات خط الاتجاه وأيضا معادلات خط اتجاه الأسعار لكل مجموعة وكذا الكميات المحتمل تصديرها وقيمتها فى عام ١٩٧٥ هى :

مستقبل البطاطس المصرية فى أسواق الدول العربية : معادلة خط الاتجاه للكميات المصدرة هى : ص = ١٢٢٢٨ + ٤٦٦,٧ س ، حيث تشير (ص) إلى كميات البطاطس بالطن ، (س) ترمز إلى السنوات ، ويتضح من هذه المعادلة أن كميات البطاطس المحتمل تصديرها إلى هذه السوق عام ١٩٧٥ تقدر بحوالى ١٧٦٢٩ طن تقريباً .

ومعادلة خط اتجاه الأسعار هى : ص = ٩,٩ + ٠,٤٥ س ، حيث تشير (ص) إلى سعر طن تصدير البطاطس بالجنيه المصرى ، (س) تشير إلى السنوات . ويتبين من هذه المعادلة أن سعر طن تصدير البطاطس المصرية المتوقع فى هذه السوق يقدر بنحو ٣٤,٧٥٠ جنيه مصرى تقريبا . وهذا يعنى أن القيمة التصديرية المتوقعة للبطاطس المصرية هى فى سوق الدول العربية تبلغ نحو ٦١٣ ألف جنيه تقريبا وذلك عام ١٩٧٥ .

مستقبل البطاطس المصرية فى أسواق دول شرق أوربا : معادلة خط الاتجاه بالنسبة للكميات لهذه المجموعة من الدول هى: ص = ١٥٦,٥ + ١,٤ س، ويتبين من هذه المعادلة أن كميات البطاطس المصرية المحتمل تصديرها إلى هذه المجموعة عام ١٩٧٥ تقدر بحوالى ١٦٥ طنا تقريبا .

ومعادلة خط الاتجاه بالنسبة للأسعار على النحو التالى :

ص = ٨,٢٧٣ + ٠,٥٨٥٢ س ، ويتضح من هذه المعادلة أن أسعار صادرات البطاطس المصرية المتوقعة إلى هذه المجموعة عام ١٩٧٥ تقدر بنحو ٢٧,٥٨٠ جنيه مصرى للطن . أى أن القيمة التصديرية للبطاطس لهذه المجموعة تبلغ حوالى ١٤٢ ألف جنيه مصرى عام ١٩٧٥ .

مستقبل البطاطس المصرية فى أسواق دول غرب أوروبا : وجد أن معادلة خط الاتجاه للكميات لها هى : ص = ٢٤٣٥٨ + ١٤٦٤ س .

وأيضا وجد أن معادلة خط اتجاه الأسعار هى :

ص = ٢٣,١٥ + ٠,٢٠٩٥ س .

وهذا يعنى أن كمية البطاطس المصرية المحتمل تصديرها إلى مجموعة دول غرب أوربا عام ١٩٦٧ تقدر بنحو ٧٢٦٧٠ طنا ، أو أن السعر المحتمل لهذه الكمية يبلغ

حوالى ٣٠,٠٦٠ جنيه مصرى للطن. وبالتالى فإن القيمة التصديرية للبطاطس المصرية لهذه السوق عام ١٩٧٥ تقدر بحوالى ٢١٨٤ ألف جنيه مصرى تقريبا .

مستقبل البطاطس المصرية فى أسواق دول آسيا : وجد أن معادلة خط الاتجاه بالنسبة للكميات هى : ص = ١١١٠ + ١٩,٣ س

وبالنسبة للأسعار هى : ص = ٢١,٢٥ + ٠,٣٧ س

أى أن الكمية من البطاطس المصرية المحتمل تصديرها إلى مجموعة دول آسيا عام ١٩٧٥ تبلغ حوالى ١١٧٣٧ طنا ، ويقدر السعر المحتمل بنحو ٣٣,٤٦٠ جنيه ، وهذا يعنى أن القيمة التصديرية للبطاطس المصرية إلى سوق مجموعة الدول الأوروبية عام ١٩٧٥ تقدر بنحو ٣٩٣ ألف جنيه مصرى تقريبا .

مستقبل البطاطس المصرية فى أسواق دول أفريقيا : وقدرت معادلة خط الاتجاه بالنسبة للكميات كالآتى : ص = ١٠٩,٤ + ٣,٢٧٢ س .

كما وجد أن معادلة خط اتجاه الأسعار على النحو التالى :

ص = ١٧,٢ + ٠,٢٦٨ س .

ومن ثم فإن كميات البطاطس المصرية المحتمل تصديرها إلى هذه المجموعة عام ١٩٧٥ هى ٢٢١ طنا ، والسعر المحتمل لهذه الكمية هو ٢٦ جنيها مصريا للطن تقريبا ، وبالتالى فإن القيمة التصديرية للبطاطس المصرية عام ١٩٧٥ تقدر بنحو ٥٧٤٦ جنيها مصريا وذلك بالنسبة لصادرات البطاطس إلى مجموعة دول أفريقيا .

مستقبل البطاطس المصرية فى سوق تموين السفن الأجنبية : قدرت معادلة خط الاتجاه العام لكميات البطاطس المصرية المصدرة إلى هذه السوق على النحو التالى : ص = ١٤٤٨,٨ — ٠,٨١٠٦ س ، حيث تشير (ص) إلى الكمية المصدرة بالطن ، (س) ترمز إلى السنوات موضع الدراسة .

كما قدرت معادلة خط الاتجاه العام لأسعار هذه الكميات على النحو التالى : ص = ٢٢,٨٦ + ٠,٣١٥٩ س ، حيث تشير (ص) إلى سعر طن التصدير بالجنيه المصرى ، (س) ترمز إلى السنوات .

ويتبين من ذلك أن كمية البطاطس المصرية المتوقع تصديرها لتموين السفن الأجنبية عام ١٩٧٥ تقدر بنحو ١٢٩١ طنا ، وتبلغ قيمتها حوالى ٤٠ ألف جنيه تقريبا .

ويتضح مما سبق أن إجمالى كمية البطاطس المصرية المحتمل تصديرها إلى الأسواق العالمية عام ١٩٧٥ تقدر بحوالى ١٠٨٧١٣ طنا تصل قيمتها إلى نحو ٣٣٧٨ ألف جنيه مصرى . وذلك على اعتبار أن سعر طن تصدير البطاطس المتوقع عام ١٩٧٥ يقدر بحوالى ٣٠,٩١٠ جنيه مصرى تقريبا . وهذه الكمية من البطاطس يمكن توفيرها عن طريق اتباع السياسات الإنتاجية والاستهلاكية والتسعيرية الرشيدة .

المشاكل الرئيسية للبطاطس المصرية فى الأسواق العالمية :

يمكن القول بصفة عامة أن أهم الصعوبات التى تواجه صادرات البطاطس المصرية إلى الأسواق الخارجية تتلخص فى :

(١) خطأ التقديرات والبيانات الخاصة بالمساحات المزروعة والإنتاج وتحديد الفائض للتصدير مما يستتبعه خطأ فى خطة التصدير عموما ، وعدم توافر إحصائيات سليمة ممثلة للواقع والتى يحدد على أساسها الفائض المخصص للتصدير والذى يجرى لارتباط عليه ثم ظهور عجز بعد ذلك الأمر ، الذى يترتب عليه سوء السمعة التجارية فى الأسواق الخارجية مع دفع غرامات التأخير بالعملات الحرة .

(٢) عدم ترابط أجهزة الإنتاج مع أجهزة التصدير وعدم إخطار جهات التصدير بخطة إنتاجية طويلة الأجل تفصيليا لدراستها حتى يتسنى الإعداد لها ، وعدم وضع خطة سنوية قبل مواسم الزراعة بوقت كاف لعرضها على الشركات التى ستقوم بالتصدير لدراسة إمكانيات التسويق فى العالم الخارجى .

(٣) عدم توافر الخبرات فى الإنتاج وعدم تطوره بما يتمشى مع المواصفات العالمية بالأسواق الخارجية وكذا عدم توافر الخبرة فى تعبئة البطاطس للتصدير .

(٤) عدم إيجابية الجمعيات التعاونية وضعف موقفها فى علاقتها بالمنتجين دون أن تكون لها السلطة على المنتج فى جمع وتسليم المحصول حيث أصبحت الجمعيات

التعاونية تلعب دور الوسيط فى جمع المحصول ، الأمر الذى يترتب عليه عجز شركات التصدير من التقدم بالعروض الخارجية ، بجانب انعدام مرونة الجمعيات التعاونية وبطئها فى توفير البطاطس الصيفية الجديدة ، الأمر الذى يؤدى إلى بدء التصدير فى وقت متأخر وفقد الفرص الذهبية فى أول الموسم الذى ترفع فيها الأسعار فى الأسواق الخارجية .

(٥) مشاكل النقل الداخلى وعجزه وعدم مرونته فى نقل الحاصلات الزراعية من مراكز الإنتاج إلى مراكز التجميع ، ثم من مراكز التجميع إلى محطات التعبئة والتصدير .

(٦) عدم التزام الجمعيات التعاونية حرفيا فى معظم الأحيان بمواعيد تسليم البطاطس بموانىء الشحن ، الأمر الذى يتسبب فى غرامات تأخير أو دفع نولون بواخر لم يتم شحنها بالعملات الحرة واضرار الشركات المصدرة إلى طلب تغيير مواعيد الشحن من عملائها أو تغيير البواخر التى قد تنص عليها الاعتمادات أو تنفيذ تلك الاعتمادات تنفيذا جزئيا .

(٧) ارتفاع أسعار التكلفة للطن تسليم ظهر الباخرة عاما بعد عام مما يضطر الشركات المصدرة لعرض البطاطس بالأسواق الخارجية بأسعار تزيد عن مستوى الأسعار السائدة بهذه الأسواق ، أو توجيه صادراتها إلى أسواق الكتلة الشرقية التى يتم التصدير اليها اسميا بأسعار تزيد عن مستوى مثيلاتها فى بلاد العملة الحرة .

(٨) عدم توافر المخازن المجهزة بالطرق العلمية الحديثة بموانىء الشحن بما يسمح بتوفير الإمكانيات اللازمة لشحن البطاطس الصيفية سريعة التلف وموسم تصديرها محدود ، الأمر الذى يحتم ضرورة توافر مراكز التجميع والمخازن المناسبة حتى يمكن إتمام الشحن فى أسرع وقت ودون تحمل غرامات تأخير أو تعريض البطاطس للتلف .

(٩) تمثل مشاكل النقل البحرى أهم العقبات التى تواجه صادرات جمهورية مصر العربية من الحاصلات الزراعية بوجه عام ، والبطاطس بوجه خاص . وتنحصر هذه المشاكل فى :

ا ــ صعوبة الحصول على الفراغات اللازمة للشحن خاصة بالبواخر المجهزة بالثلاجات والتى تعتبر أساسية فى تصدير البطاطس مما يؤدى إلى طلب الشركات المصدرة تعديل مواعيد الشحن من المستوردين .

ب ــ عدم صلاحية الاعتمادات المستديمة أو تنفيذ تلك الاعتمادات تنفيذا جزئيا أو عدم إمكان تنفيذ الشحن وبيع هذه الرسائل فى الأسواق المحلية .

ج ــ ارتفاع فئات نولون الشحن فى موانىء جمهورية مصر العربية إلى بعض الجهات مثل أسواق الشرق الأقصى عن مثيلاتها فى موانىء شمال وغرب أوربا إلى تلك الأسواق مما يؤدى إلى فقد فرص التصدير نظراً لارتفاع مستوى العروض المقدمة من مصدرى جمهورية مصر العربية عن الأسعار السائدة بتلك الأسواق ، ويرجع ارتفاع هذه الفئات إلى عدم انضمام مصر إلى مؤتمر الشرق الأقصى للنقل البحرى بحجة صغر حجم صادراتها إلى تلك المنطقة .

د ــ عدم بذل العناية اللازمة لعملية تستيف رسائل البطاطس المصدرة بعنابر البواخر الشاحنة وعدم ترك الممرات الكافية بين الرصات ، الأمر الذى يتسبب فى معظم الأحيان فى وصول هذه الرسائل بحالة تالفة نتيجة عدم كفاية التهوية .

(١٠) عدم مراعاة الأصول الجارية فى المعاملات مثل رفع السعر بعد التعاقد أو عدم تنفيذ رصيد التعاقد ، أو تغيير وتعديل مواعيد الشحن ، وعدم الالتزام بالمواصفات المتعاقد عليها والتأخير فى الرد على البرقيات والمكاتبات ، وأخيراً انعدام وسائل الدعاية بالأسواق الخارجية إلى كافة الحاصلات الزراعية المصرية .

* * *